إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 09/408
للنشر الفوري
١٦ نوفمبر ٢٠٠٩

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

ستراوس–كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، يقول إن دور الصين القيادي مطلب أساسي لتعافي الاقتصاد العالمي وإصلاحه

صرح الأمس السيد دومينيك ستراوس–كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، في كلمة ألقاها أمام منتدى التمويل الدولي في العاصمة الصينية بكين بأن الصين تقود العالم في الخروج من مرحلة الركود ولها دور أساسي في إصلاح الاقتصاد العالمي وإعادة توازنه على المدى الأطول.

ويتوقع الصندوق أن يبلغ النمو في الصين ٨,٥% عام ٢٠٠٩، و ٩% عام ٢٠١٠، وهو ما يفوق بكثير متوسط معدلات النمو العالمية. وفي هذا الصدد قال سيادته إن "هذا الأداء يتواءم مع إنجازات الصين المثيرة للإعجاب طوال فترة الجيل الماضي.

وأضاف أن "الصين تضطلع بدور متزايد في الحوار الدولي بشأن السياسات تمشيا مع حجم اقتصادها المتنامي، وهي تساعد بموجب عضويتها في مجموعة العشرين على رسم أولويات المستقبل والتوصل إلى حلول للمشكلات العالمية." وقال أيضا: "بالنسبة للصين وبلدان آسيا ككل، فإن اكتسابها صوتا يزداد قوة في الساحة الدولية يأتي مصحوبا بفرص هائلة للمساهمة في إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي بعد انتهاء أزمة الاقتصاد العالمي. وكل هذه الأمور منطقية تماما، نظرا لوزن آسيا الاقتصادي بالنسبة لاقتصادات العالم."

وقد وضع السيد ستراوس–كان تعليقاته في سياق التحديات الكبرى التي تواجه العالم وهو يخطو الخطوات الأولى نحو الخروج من الأزمة العالمية.

تأمين الوصول إلى التعافي: قال المدير العام إن الاقتصاد العالمي في طور التحسن ولكن التعافي لا يزال هشا ــ وينبغي أن يواصل صانعو السياسات تطبيق السياسات الداعمة إلى أن يصبح التعافي الاقتصادي راسخ الجذور ويبدأ سير البطالة في اتجاه تنازلي.

وقال المدير العام أيضا: "من الأهمية بمكان في الصين أن يستمر التزام الحكومة بالتنشيط المالي حتى عام ٢٠١٠ بغية توفير الدعم اللازم للنمو. لكننا نرى في الوقت نفسه، مثلما تدرك الحكومة الصينية، أن الوقت قد حان للبدء في إبطاء الوتيرة بالغة السرعة التي تتزايد بها القروض، مما يتسبب في مخاطر فرط الاستثمار، وفرط الطاقة الإنتاجية، وأخيرا فرط القروض الرديئة."

إعادة توازن الاقتصاد العالمي: قال السيد ستراوس-كان إنه يتعين زيادة الادخار القومي في الاقتصادات التي سجلت عجزا كبيرا في حساباتها الجارية ــ مثل الولايات المتحدة الأمريكية. أما في الاقتصادات التي حققت فوائض في حساباتها الجارية ــ مثل الصين ــ فينبغي أن تزداد قوة طلبها المحلي. وفي هذا الصدد قال سيادته: "إن ارتفاع الطلب المحلي في الصين إلى جانب ارتفاع الادخار في الولايات المتحدة سوف يساعدا على استعادة توازن الطلب العالمي وضمان اقتصاد عالمي يتمتع بصحة أفضل لصالحنا جميعا.

وأشار السيد ستراوس-كان إلى دور الصين قائلا: "إن دور الصين القيادي يجسد بالفعل رؤية واضحة لكيفية إعطاء دفعة للاستهلاك الخاص." وأضاف: فالإنفاق الاستهلاكي ينمو الآن بسرعة تتجاوز سرعة الاقتصاد بأسره." كذلك أشار إلى المبادرة الجريئة التي اتخذتها الصين لتوفير رعاية صحية عالية الجودة وإصلاح نظام التقاعد، وقال إنه يمكن القيام بجهد أكبر لتحقيق تحول هيكلي دائم نحو الاستهلاك، مضيفا أن "تقوية العملة الوطنية تمثل جزءا من مجموعة الإصلاحات الضرورية."

إصلاح النظام النقدي الدولي: أشار السيد ستراوس-كان إلى وجود عدد من المقترحات حول كيفية تحسين النظام النقدي الدولي، ومنها ما طرحته شخصيات بارزة في الصين. وأضاف أن النظام الحالي أثبت قدرته على الصمود أمام الأزمة الأخيرة وأنه يتوقع للدولار أن "يظل عملة الاحتياطي الرئيسية لفترة قادمة."

وفي نفس الوقت، رأى المدير العام أن الحاجة قائمة لتقوية تدابير التأمين المالي العالمي وقال إن الصندوق يمكن أن يقوم بدور "المقرض الأخير على مستوى العالم" ــ شريطة أن تتوافر له الموارد الإضافية اللازمة. وقال سيادته إن مجمعات الاحتياطي الإقليمية تقوم بدور مهم أيضا في هذا الخصوص وإن "مبادرة شيانغ ماي هنا في آسيا لها أهميتها في إتاحة عنصر مكمل للتمويل الذي يقدمه الصندوق."

إطار الحوكمة العالمي الجديد: قال السيد ستراوس-كان إن تحول مجموعة العشرين إلى منبر أساسي لتعميق الحوار الدولي بشأن السياسات إنما يمثل تطورا تاريخيا ــ علما بأنها تضم ستة بلدان آسيوية، منها الصين. كذلك أشار سيادته إلى الإصلاحات الي قام بها الصندوق مؤخرا فقال إنها ستعزز تمثيل آسيا من خلال نصيبها في الحصص الكلية إلى نحو ١٩% ــ مع زيادات أخرى يُتوقع أن تتم بحلول عام ٢٠١١.

واختتم المدير العام كلمته قائلا: "إن النظام العالمي في تغير مستمر." وسوف تقوم آسيا بدور حيوي في تحقيق الاستفادة القصوى من هذه الفرصة التاريخية. ولا شك أن الصين سوف تضطلع بدور قيادي في إجراء التغييرات اللازمة للشروع في مسار جديد للنمو يكفل النجاح الاقتصادي طويل الأجل لجميع البلدان.